

موديز: طرح بنك القاهرة في البورصة سيعزز رأسماله وتصنيفه الائتماني

الخبر

موقع صحيفة البورصة:

قالت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" إن إعلان محافظ البنك المركزي المصري عن طرح 20% من بنك القاهرة في سوق الأوراق المالية، إيجابي لتصنيفات البنك وسيساهم في تعزيز عناصر حماية رأسماله.

وكان طارق عامر محافظ البنك المركزي قد أعلن في تصريحات سابقة أنه سيتم طرح 20% من أسهم البنك في البورصة قبل نهاية 2016. وأضافت في تقرير حصلت "البورصة" على نسخة منه أن قرار الطرح يحسن وصول البنك إلى السوق لزيادة أسهم رأس المال وإصدارات الديون، فضلا عن رفع مستويات الشفافية والإفصاح. وأشارت إلى أن انخفاض رؤوس الأموال يمثل نقطة ضعف رئيسية بالنسبة للبنوك المصرية المملوكة للحكومة، وأنه من الجيد الاكتتاب لزيادة مستويات رأس المال بنك القاهرة. وذكر التقرير أن بنك القاهرة مملوك بنسبة 100% للحكومة المصرية، وأن مجموع حقوق المساهمين في البنك بلغت 5.5 مليار جنيه، أو 6% من إجمالي الأصول بنهاية ديسمبر 2014. وقالت موديز إنه إذا عرضت سهم البنك بالقيمة الدفترية الحالية "أي حقوق المساهمين الحاليين للبنك للسهم الواحد"، البنك سيرفع أصوله بنحو 1.4 مليار جنيه أو نحو 2% من إجمالي الأصول. وترى أن قيمة بنك القاهرة يمكن أن يصل إلى 3 مرات مضاعف القيمة الدفترية مثل البنك التجاري الدولي في سوق الأوراق المالية، لأن البنك معروف تماما للمستثمرين.

وتوقع التقرير أن يصبح بنك القاهرة ثالث أكبر البنوك المتداولة بعد البنك التجاري الدولي وبنك قطر الوطني الأهلي في سوق الأوراق المالية. وقالت موديز إن الاكتتاب في البنك يدعم شفافية التقارير وتوقيتاتها وفقا لجدول زمني محدد، بالإضافة إلى زيادة الإفصاح لسوق الأوراق المالية خاصة في مجالات حوكمة الشركات وجودة الأصول. وأضافت أن ما تقوم به الحكومة المصرية هو دعم لزيادة الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، مشيرا إلى أن النمو الجيد الذي تحقق خلال العام المالي الماضي تراجع خلال العام المالي الحالي. وتتوقع أن الحكومة المصرية ستبقى مساهما على استعداد لدعم البنك في حالة الحاجة، بالرغم من طرح 20% من أسهمه في البورصة. وأوضحت أن النمو الاقتصادي بنهاية الربع الأول من العام المالي الحالي بلغ 3.1%، وأنه أقل من 4.5% للسنة المالية المنتهية في يونيو 2015. وذكر التقرير أن إدراج أسهم البنك يعمق تبادل الأسهم المحلية ويزيد من اهتمام المستثمرين. وأشارت إلى أن هناك 13 بنكا فقط من أصل 40 بنكا في القطاع المصرفي المصري مدرجة بسوق الأوراق المالية، وتغطي 25% في السوق من حيث الأصول.

الرأي

* إن استهداف الدولة طرح نسب من البنوك الناجحة التابعة لها من شأنه أن يساهم في استعادة ثقة المؤسسات الاستثمارية الخارجية نحو إعادة توجيه استثماراتها لمصر في ظل الاضطرابات التي تشهدها الأسواق الخارجية، كما أن إعادة طرح البنوك والشركات الحكومية الناجحة يُعيد منظومة سوق المال إلى طريق استعادة سيولتها المفقودة من جديد واجتذاب شرائح جديدة من المتعاملين والمؤسسات الخارجية والتي ستعود بالإيجاب على المنظومة الاقتصادية ككل.

* إن البورصة في أمس الحاجة لتنوع المنتجات والأوراق المالية الجديدة، لدعم قدرتها على زيادة درجة الاستقرار بها واجتذاب سيولة ومستثمرين جدد، متوقعا أن تتعافى سوق المال خلال النصف الثاني من العام الجاري، ذلك التوقيت الذي يُعد مناسبا لبدء طرح شركات جديدة، فهناك أهمية

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

لاختيار التوقيت المناسب لبدء تنفيذ تلك الطروحات عقب استقرار أوضاع البورصة الداخلية لضمان تحقيق أكبر نجاح منها، والتي ستكون بطبيعة الحال بمثابة رسالة طمأنة للمستثمرين والمؤسسات الخارجية.

* نشير إلى أهمية عنصر الترويج الجيد لتلك الحصص لاستعادة جسر الثقة بين فئة كبيرة من المستثمرين المحليين والأجانب في سوق المال وشركاته مرة أخرى، ومن ثم عودة الاعتماد عليه كسبيل للاستثمار طويل الأجل، كما أن نجاح الترويج يعتمد على وجود خطط مستقبلية لشركات ذلك القطاع بجداول زمنية محددة أهدافها التوسعية لتحقيق معدلات ربحية عالية.

* نرى ضرورة الالتزام بعدد من المعايير لضمان نجاح الطروحات الحكومية، أبرزها التقييم الجيد لأصول وسعر السهم المستهدف طرحه بالإضافة إلى اندراجها تحت مظلة القطاعات ذات العائد الثابت نسبيا لجذب أكبر شريحة ممكنة من المستثمرين، بالإضافة إلى إدارتها بفكر قطاع الخاص - الفكر الاستثماري، والذي يهدف إلى تحقيق الربح المُستدام.

تنبیه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.